

ويفيد ان لا يخرج هل يسع في فان رقيقة المروى انه  
يسع والمكاتب ان لم يؤد او كان مشروطا فهو كالرق  
المحض وان كان مطلقا او قد اتى شيئا فان قتل حراً  
مكافياً عمداً قتل وان قتل مملوكاً فلا قود وتعلقت  
الجنابة بما فيه من الرقبة مبعضة ويسع في نصيب  
الحيثة وليس في الباقي منه او يباع في نصيب الرق ولو  
قتل خطأ فعلى الامام بقدر ما فيه من الحيثة ولو لم ي  
الخيار بين فانه ما فيه من الرقبة بالاشارة وتسلم حمة  
الرق ليقتصر بالجنابة وفي رواية علي بن جعفر  
اذا اتى نصف ما عليه فهو بمنزلة الحر مسائل **الرق**  
لو قتل حراً فليس له ولياء الا قتل ولو قتل العبد حراً  
على التعاقب ففي رواية هو لا ولياء الا خير وفي الا  
خرى يشتركان فيه امام يحكم لولي الا **الاول** لو  
قطع يميني رجلين قطعت يمينه لا اول وليس له **الثاني**  
قال في النهاية ولو قطع يده وليس له يد ان قطعت

بحر

171  
رجله باليد وكذا لو قطع ايدي جماعة قطعت يده  
بالاقل فالاول والرجل بالخير فالآخر ومن يتوعد  
ذلك الذية ولعله استناد الى رواية جيب السجستان  
على ابن جعفر **الثاني** اذا قتل العبد حراً عمداً فاعقبه  
مولاة في الحق توردها شبهة انه لا ينعون لان المولى  
الخير في الاسترقاق ولو كان خطأ وفي رواية  
عمر بن شمر عن جابر عن ابي عبد الله ع يصح ويغيب  
للمولى الذية وفي عمر ضعف ولا يشبه اشترط الصحة  
بتقدم الثمن **الثاني** الدين فلا يقبل مسلم بك  
زمية كان او غير لكن بخروج ربة الذمي ولو  
اعتاد ذلك جاز الا فخصر مع ربة فاضل ربة ويقتل  
الذمي بالذمي والذمية بعد ربة فاضل ربة والذمية  
مثلهما وبالذمي ولا رد ولو قتل الذمي مسلماً عمداً رفع  
هو ماله الى اولياء المفتوا والخيوة بين قتله واسترقاقه  
وهل يسرق وله الصغار الا شبلاً ولو اسلم بعد